



المجلس
الدولي للرفاه
الاجتماعي

سياسات الرفاه الاجتماعي والتنمية الاجتماعية للعصر الجديد

بيان المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي
(ICSW) القمة العالمية الثانية للتنمية
الاجتماعية 2025

تمهيد

نحن، المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي (ICSW)، نتقدم بهذا البيان إلى الأمم المتحدة، مؤكدين التزامنا بتعزيز الكرامة الإنسانية، والرفاه، والعدالة الاجتماعية، والسياسات الشاملة المرتبطة بذلك في جميع أنحاء العالم. لقد وضعت نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية لعام 1995 في كوبنهاغن أجندة ركزت على إرساء الحلول الهيكلية للتحديات الاجتماعية الكبرى في ذلك الوقت. ومع ذلك، والرابع الأول من القرن الحادي والعشرين على وشك انتهاءه، يواصل العالم مواجهة مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة والمتتالية في كثير من الأحيان - مثل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والأزمات البيئية، والتقدم

لقد أصبحت التغيرات والاضطرابات العميقة عبر هذه المجالات سمات مميزة لهذا العصر الجديد، مما يتطلب استراتيجيات تكيفية واستجابات سياسية مبتكرة.

إن التفاوت المتنامي داخل الدول و فيما بينها له عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، مما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وتراجع التماسك الاجتماعي العام. ومع اتساع الفجوات في الدخل، يواجه الأفراد في المجموعات ذات الدخل المنخفض صعوبات متزايدة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن. وهكذا تتولد عن هذا الوضع دورة من الحرمان يصعب كسرها، مما يؤدي إلى فقر متجذر ويحد من الحراك الاجتماعي. علاوة على ذلك، مع تركيز الفرص الاقتصادية بين الأثرياء، تتقلص الطبقة الوسطى، مما يؤدي إلى استقطاب أكبر وإضعاف النسيج الاجتماعي الذي يربط المجتمعات بعضها البعض معًا. إن تركيز السلطة السياسية في أيدي كبار الأثرياء يمكنهم من تراكم المزيد من الثروة، مما يشكل تهديدًا للديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار الاجتماعي.

الوفاء بالتزامات قمة كوبنهاغن أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. إن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية المقبلة في عام 2025 في الدوحة، قطر، ليست مجرد فرصة؛ بل هي دعوة لقياس وتقييم التقدم العالمي، وتسجيل إخفاقاتنا، وسد الفجوات في التنفيذ، ومواءمة تطلعاتنا مع واقع اليوم، فضلًا عن تحديات وفرص المستقبل.

نحتاج إلى بداية جديدة، ترسم مسارًا متجددًا للمضي قدمًا.

الوضع الحالي

تشير تقارير المنظمات الإقليمية المنتسبة للمجلس الدولي للرفاه الاجتماعي في جميع أنحاء العالم إلى التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي والصحة وحياة الإنسان. كما يستمر الحرمان المادي والاجتماعي الشديد في الارتفاع عالميًا، مما يؤثر حتى على الدول ذات الدخل المرتفع ويزيد من سوء الظروف لشرائح كبيرة من السكان، بما في ذلك المجموعات المحرومة والطبقة الوسطى. لقد دفعت تكاليف المعيشة المرتفعة والتفاوت المتزايد الملايين إلى الفقر، حتى في المناطق التي تشهد نموًا اقتصاديًا. تتطلب هذه الاختلالات أكثر من مجرد تدابير مؤقتة. إنها تؤكد الحاجة الملحة إلى سياسات شاملة تركز على العنصر البشري تتجاوز الأزمات قصيرة الأمد وتبني المرونة إزاءها .

إن المشهد السياسي المتغير، الذي يتميز بالاستقطاب السياسي والتأثير غير المتناسب لوسائل التواصل الاجتماعي المدفوعة بالربح، خاصة بين الناحيين الشباب، قد أدخل حالة كبيرة من عدم اليقين في الحوكمة. ففي العديد من البلدان، أدى استياء الناحيين من الوعود غير الملباة والتسويات السياسية إلى تفاقم التحديات التي تواجه التماسك الاجتماعي وتوفير الرفاه

إن على النماذج الديمقراطية التي تتضمن مبادئها الأساسية كيف تحقق الأمم الرفاه والاستقرار والتماسك الاجتماعي أن تعلم بأن للبيئات الاجتماعية تفردا الثقافي ، ذلك أن الفحص الشامل لهذه الأنظمة - بعيداً عن التركيز الضيق على نظمها الانتخابية - يوضح إلى أي مدى يجب أن تكون هذه النماذج مصممة من قبل الدول بصفة فردية لتناسب التقاليد والثقافات والسياقات السياسية. من شأن هذا النهج أن يسمح بتناغم الأطر الديمقراطية مع التجارب الحية وقيم ناخبها، مما يعزز الشرعية والمرونة. إن التضامن، الذي يعكس المعرف الروابط الاجتماعية التي توحد الأفراد داخل المجتمع، يمثل قيمة أساسية يجب تنميتها ونقلها عبر الأجيال.

يجب على الإعلام أن يعطي الأولوية لتعزيز السياسات القائمة على الحقوق الإنسانية، بما يتماشى مع المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي. كما أن الحفاظ على هذه الأولويات أمر بالغ الأهمية، حتى في ظل التطورات السياسية السلبية مثل التقلبات الانتخابية وصعود الشعبوية. لقد ظهر في عصرنا الرقمي الحالي ما يمكن أن نسميه "بالتفكير المقطعي" - وهو اتجاه واضح للأفراد في استهلاك المعلومات في صيغ مجزأة وسهلة الهضم - كمعيار سائد. بينما يوفر الراحة والانتشار السريع، فإنه غالبًا ما يقوض التحليل الواقعي والتفكير النقدي ويسمح بالمشاركة السطحية. تتفاقم هذه الظاهرة من خلال منصات التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية، وتزداد سوءًا بسبب فقاعات المعلومات، وضجيجها المنتشر، وغيرها من التشوهات التي تلون المشهد الإعلامي الحديث. تثير هذه الديناميكيات مخاوف كبيرة بشأن انتشار غرف الصدى وتآكل الخطاب التحليلي. وفي هذا السياق، تلعب الوسائل الإعلامية، بصفتها "السلطة الرابعة"، دورًا محوريًا. من الواضح أن الخدمات الإعلامية الاجتماعية التي تم التحقق من صحتها، والشفافة، والجذابة، والأمانة ضرورية لتعزيز المناقشات المستنيرة والمشاركة المدنية. هناك حاجة إلى مبادرة تعاونية بين القطاعين العام والخاص لدعم وتعزيز هذه الجهود.

من خلال دمج هذه الرؤى، يمكن للمجتمعات صياغة نماذج حوكمة لا تعالج التحديات الفورية فحسب، بل تضع أيضًا الأساس لتنمية مستدامة وشاملة وعادلة. توفر المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم، رؤى قيمة حول الصحة المالية للأمة، لكنها ليست مقاييس كافية للرفاه الاجتماعي. تفشل هذه المقاييس في التقاط الجوانب الأساسية لحياة الإنسان، بما في ذلك الصحة والتعليم والاستدامة البيئية والتماسك الاجتماعي. علاوة على ذلك، لا تأخذ المؤشرات الاقتصادية في الاعتبار جودة الخدمات الاجتماعية أو المشاركة المدنية أو رضا الحياة، وهي أمور حاسمة لمجتمع مزدهر. للحصول على فهم شامل للرفاه، يجب على صانعي السياسات أن يكملوا البيانات الاقتصادية بالمقاييس الاجتماعية والنفسية والبيئية التي تعكس التجارب الحية للأفراد والمجتمعات.

كل هذا يثير أسئلة حاسمة:

- ما نوع السياسات الاجتماعية اللازمة للعصر الجديد؟
- كيف يمكن لصانعي السياسات موازنة الواجبات الأخلاقية مع البراغماتية لتحديد الأولويات وتحقيق الأهداف الاجتماعية؟
- وكيف يمكن إعادة تقييم أو تعديل أولويات السياسة دون تقويض هذه الأهداف في عالم يتغير بسرعة؟

على الرغم من التقدم في بعض القطاعات، غالبًا ما تظل سياسات الرفاه الاجتماعي محصورة في معالجة الاحتياجات الفورية بدلاً من توجيه التغيير المنهجي. التركيز المفرط على الإنفاق قصير الأجل يخطر بخلق أنظمة مزدوجة: واحد للمحرومين، ممولة عمومًا ومرهقة، وآخر للمتميزين، خاص وحصري. تعمق هذه الانقسامات التفاوت وتفتت التماسك الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، قلصت التخفيضات في الإنفاق الحكومي، التي غالبًا ما تكون ضرورية بسبب قيود الميزانية، الموارد المتاحة للحماية الاجتماعية، حتى مع استمرار نمو الطلب. كما تخلق سياسات الديون في العديد من البلدان، دورة شريرة تمنع فيها القيود المالية والضغوط الخارجية الحكومات من الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. غالبًا ما تؤدي تدابير التقشف الناتجة عن الديون إلى استياء عام واضطرابات اجتماعية.

يؤكد المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي، وهو منظمة غير حكومية عالمية تتمتع بحضور وطني قوي وتاريخ طويل وفخور بالدعوة لسياسة اجتماعية مدمجة وبرامج رفاه فعالة، أن تخصيصات الميزانية للرفاه الاجتماعي ليست مجرد نفقات بل استثمارات حيوية في المستقبل؛ علاوة على ذلك، تعتمد هذه الاستثمارات بشكل حاسم على التضامن الاجتماعي. معظم أهداف وغايات التنمية الاجتماعية قابلة للتحقيق إذا وفقط إذا كانت هناك إرادة سياسية. كما يقول المثل، "حيث توجد إرادة، توجد طريقة" - شريطة أن يدرك المجتمع الأهمية الحاسمة لهذه الأهداف. يكمن الطريق إلى الأمام في الشجاعة السياسية لتحديد أولويات هذه الاستثمارات والاعتراف بقوتها التحويلية.

تعد مشاركة المواطنين في صميم الخدمات الاجتماعية الفعالة والمستجيبة. تبني المشاركة الشفافية والثقة، وتعزز شعورًا بالمسؤولية المشتركة، مما يضمن معالجة الخدمات الاجتماعية للتحديات والاحتياجات الحقيقية بدلاً من تشكيلها بناءً على افتراضات. علاوة على ذلك، يعمل المجتمع المدني كمنصة حيوية لتضخيم أصوات الأكثر ضعفًا، مما يضمن سماع مخاوفهم في الخطاب العام. إن إنشاء أو تعزيز الآليات الرسمية التي توفر للمواطنين فرصًا منتظمة للمساهمة في صنع القرار بطريقة شفافة وبناءة يجعل العمليات التشاركية أكثر شمولاً وفعالية.

المبادئ الأساسية

1. الرفاه الاجتماعي المتمحور حول الناس

حيث يجب الاعتراف ببرامج وخدمات الرفاه الاجتماعي كأساس لخلق مجتمع إنساني. يجب أن يكون تعزيز الرفاه الإنساني والرفاه الاجتماعي في صميم التنمية الاقتصادية. بينما قد تختلف القوانين والتعريفات القانونية المحددة عبر البلدان، يظل الهدف العالمي هو تعزيز التنمية البشرية، وضمان الأمن، وتعزيز التمكين. يبقى الالتزام المشترك بالدعم المتبادل والمسؤولية الجماعية أساسيًا عبر جميع المناطق الرئيسية في العالم. علاوة على ذلك، هذا يتماشى مع الهدف المتزامن لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة (USP)، التي تشمل الوظائف الوقائية والحماية والتنمية.

2. دمج السياسات الاجتماعية والاقتصادية

تعد سياسات الرفاه الاجتماعي ضرورية لرفاه الأفراد والمجتمعات ولكن يجب دمجها مع السياسات الاقتصادية الأوسع. هناك حاجة إلى إطار شامل يشمل تقليل الفقر، والتوظيف الكامل، والحماية الاجتماعية الشاملة، والوصول إلى الخدمات الأساسية. إن إهمال الأبعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية يقوض التنمية المستدامة والعادلة. يجب على الحكومات أن تتجاوز رؤية السياسات الاجتماعية كشبكات أمان، مع الاعتراف بدورها في تعزيز بيئات اقتصادية مستدامة، خاصة في ضوء أزمة المناخ التي تهدد المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

3. سياسات اجتماعية مبتكرة

تتطلب التحديات المعقدة اليوم سياسات اجتماعية مبتكرة وتشاركية ومرنة لمعالجة الأزمات المتقاربة. يجب على الحكومات أن تدمج الأبعاد الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الكلية منذ البداية، مما يضمن أن تستفيد التنمية الاقتصادية جميع أعضاء المجتمع. يجب أن تعالج السياسات المحلية الانتقالات الديموغرافية، مثل الهجرات والشيخوخة السكانية، من خلال تعزيز التركيز بين الأجيال وتقوية التضامن بين الأجيال. يجب أن نعزز الحوار بين الأجيال، بينما نسعى لإيجاد أشكال وطرق تواصل مناسبة للأجيال الأكبر والأصغر سنًا. في الوقت نفسه، يجب أن تضمن السياسات الوطنية أن التحول الرقمي السريع - المدفوع بنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسي - يسد الفجوات الرقمية بدلاً من خلق فجوات جديدة، ويمكن الأفراد بدلاً من تهملهم.

مجالات العمل الرئيسية

يجب أن توجه أربعة مجالات أولوية الاستراتيجية المستقبلية:

أ. معالجة العواقب الاجتماعية لتغير المناخ؛

إن تغير المناخ ليس ظاهرة معزولة؛ بل هو مكبر للضعف. غالبًا ما تقع تأثيراته بشكل أكثر حدة على أولئك الأقل استعدادًا للتكيف. يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على المناطق الضعيفة، خاصة في جنوب آسيا وجنوب إفريقيا، مما يهدد الزراعة والصحة وسبل العيش. إن دمج الاستدامة البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضروري لحماية المجتمعات من التحديات الناجمة عن المناخ. من الضروري لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، التركيز على التنفيذ الكامل لأجندة 2030 للتنمية المستدامة، وتعزيز التضامن والعمل الجماعي.

ب. تعزيز الوظائف والنمو الاقتصادي الشامل

لا يمكن للتنمية الاجتماعية أن تزدهر دون تنمية اقتصادية تفيد الجميع؛ النمو الاقتصادي الشامل هو شرط مسبق للاستدامة. يجب أن تعطي السياسات الأولوية للمجموعات المهمشة - النساء، والشباب، والأقليات العرقية، والأشخاص ذوي الإعاقة - مما يضمن الوصول العادل إلى الموارد والفرص والخدمات وسبل العيش. تمتلك الحكومات مجموعة واسعة من الأدوات: الضرائب التصاعدية، وقوانين العمل والأجور العادلة، والاستثمارات الاستراتيجية في الرعاية الصحية والتعليم والسكن، والتي يمكن أن تقلص الفجوات في الثروة وتخلق مسارات للاستقرار والتماسك الاجتماعي.

يوفر التوسع السريع في التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI)، فرصًا وتحديات لصانعي السياسات والمجتمع المدني. يمتلك التحول الرقمي القدرة على تعزيز وتنويع مشاركة المواطنين. ومع ذلك، يجب على الدول أن تتعامل مع تعقيدات التحول الرقمي مع معالجة عواقبه الاجتماعية، مثل فقدان الوظائف وتركيز الثروة. تنفيذ تدابير حماية اجتماعية قوية للمتضررين من فقدان الوظائف وضمان فرض ضرائب عادلة على أرباح الذكاء الاصطناعي لإعادة توزيع الفوائد عبر المجتمع هي اعتبارات أساسية.

ج. الحماية الاجتماعية الشاملة

الأمن الاجتماعي هو حق إنساني أساسي، منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 1948). نحث الحكومات على بناء أنظمة شاملة توفر الأمن في كل مرحلة من مراحل الحياة. الضمانات الأساسية للوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الأساسية وضمانات الدخل في حالات البطالة والشيخوخة ورعاية الأطفال والإعاقة والتملم واليتم والمرضى والأمومة، هي تدابير لحماية الأفراد من شكوك الحياة مع تعزيز الرفاه العقلي والبدني وتمكينهم من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية للأمة. الحماية الاجتماعية الشاملة ليست صدقة؛ بل هي قائمة على العدالة وتمثل أفضل استثمار يمكن للمجتمع أن يقوم به في سكانه.

د. التمكين البشري

يجب أن تمكن السياسات الناس من المشاركة الكاملة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. يتطلب ذلك تعزيز التعليم الجيد، والتدريب المهني، والتعلم مدى الحياة، خاصة للنساء والشباب والأقليات والأفراد ذوي الإعاقة. المساواة بين الجنسين، وخلق فرص العمل، ودعم الصناعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة أمور حيوية للغاية.

التعليم ضروري ليس فقط للوفاء بالتزامات الأساسية أهداف التنمية المستدامة ولكن أيضًا في رفع معايير التعليم وتعزيز التعلم عالي الجودة. يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التفكير النقدي ومعالجة التحديات المتزايدة للمعلومات المغلوطة والتضليل، والتي أصبحت مخاوف ملحة في عالم اليوم.

التجاهات للمستقبل

يجب أن تتطور سياسات الرفاه الاجتماعي لتصبح محفزات للإنصاف والعدالة، مدمجة الأهداف الاجتماعية في الأطر الاقتصادية الكلية التي تحتضن الأبعاد البيئية وتعزز التعاون الدولي. يمكن أن تساعد المقترحات القائمة على الأدلة الحكومات في معالجة الفقر والبطالة والتفاوت من خلال سياسات رفاه اجتماعي فعالة. يجب أن تعزز هذه السياسات إمكانات البشرية، ممهدة الطريق لنظام عالمي عادل وشامل ومستدام.

ال يمكن أن تكون القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية مجرد تمرين بالغي. يجب أن تكون نقطة تحول. الحلول البراغمية والتسويات السياسية البناءة ضرورية لمعالجة أزمة تكلفة المعيشة المستمرة، وحماية الفئات الضعيفة، وعكس الانخفاضات في مؤشرات الرفاه. ومع ذلك، دعونا نكون واضحين: ال يجب أن تأتي التسويات السياسية على حساب كرامة الناس وحقوقهم. من الضروري تعزيز الديناميكيات التشاركية - وهي عنصر رئيسي في ضمان حقوق المواطنين.

التعددية والتعاون

التعاون بين أصحاب المصلحة، على الصعيدين الوطني والدولي، أمر بالغ الأهمية لمعالجة التحديات العالمية المشتركة. بالقدر نفسه من الأهمية تعزيز هذا التعاون دوليًا، حيث يسمح تبادل أفضل الممارسات للدول بالتعلم من نجاحات وانتكاسات بعضها البعض في تنفيذ السياسات الاجتماعية. يتيح التعاون الإقليمي، الذي غالبًا ما تسهله المؤسسات متعددة الأطراف، لصانعي السياسات معالجة التحديات عبر الحدود مثل مكافحة الأمراض المعدية وعدم المساواة التعليمية التي تفاقم بسبب الهجرة والفقر. بينما تواجه المؤسسات والتفاقيات متعددة الأطراف تحديات كبيرة، من الضروري الاعتراف بأن التحديات العالمية تتطلب حلولًا عالمية.

التعددية ال غنى عنها لمعالجة التحديات العالمية المشتركة، ويدعم المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي بقوة التعاون متعدد الأطراف في القطاعات الاجتماعية وما وراءها. على سبيل المثال، يمكن للدول التي لديها إصالحات ناجحة في الصحة أو التعليم أو الحماية الاجتماعية أن تكون نماذج يمكن للدول الأخرى تكييفها مع سياقاتها. كما تظهر تجربة ICSW ، يمكن للتفاقيات متعددة الأطراف الإقليمية أن تعزز المعايير الموحدة، وتشجع على مشاركة الموارد ونقل الخبرات التكنولوجية والبشرية، وتساعد على منع التفاوتات الناشئة عن القدرات الوطنية المختلفة. في نهاية المطاف، تعتمد فعالية التعددية في تشكيل السياسة الاجتماعية على التزام الدول بتطبيق المعايير المتفق عليها بإنصاف واستخدام الدعم متعدد الأطراف بكفاءة. من خلال هذه الإجراءات، يمكن للدول تعزيز بنيتها الاجتماعية وتوسيع الفرص الشاملة لجميع المواطنين.

إن إنشاء آليات حكومية دولية قوية، مثل المجتمعات الوزارية المنتظمة، يمكن أن يعزز التعاون العالمي ويضمن المساءلة في تنفيذ سياسات الرفاه الاجتماعي. يجب أن تكون هذه المجتمعات مستنيرة جيدًا، باستخدام أحدث المنهجيات والإجراءات. من خلال جمع بيانات دقيقة وتوقعات ذات صلة، واتخاذ خيارات عقلانية، وتنفيذ برمجة تشغيلية فعالة، يجب أن تعزز هذه الآليات الابتكار والإنصاف والكفاءة. نحن نؤمن إيمانًا راسخًا بأن الرفاه الاجتماعي يجب أن يحقق تحوُّل من تدبير رد فعل إلى أداة استراتيجية للتنمية المستدامة.

التعاون والتنسيق العالمي

التعاون والتنسيق العالميان ضروريان لضمان الوصول العادل إلى السلع والخدمات العامة الاجتماعية الأساسية. وهو أيضا بمثابة منصة دولية قوية بمثابة محفز لهذه الجهود، مما يسهل الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية ويعزز الأمن الصحي العالمي، خاصة في مكافحة الأوبئة. يمكنها أيضًا تعزيز التعليم الجيد من خلال موازنة المحتوى المحلي مع المعايير العالمية، وضمان التمويل الكافي، وتدريب المعلمين، والوصول إلى موارد التعلم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لنظام الأمان الاجتماعي العالمي أن يضمن مستويات حماية اجتماعية للجميع، بينما يضمن فرض معايير العمل الدولية ظروف عمل عادلة ومنصفة. ستضمن إدارة المياه العالمية الفعالة حماية هذا المورد الحيوي، مما يضمن الاستدامة والتوزيع العادل.

من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية وما بين الحكومات، يمكن لهذه المنصة أيضًا أن تسهل تبادل الأبحاث وأفضل الممارسات في الرفاه الاجتماعي وكذلك التنسيق مع القطاعات الاجتماعية الرئيسية.

في هذا السياق، يمكن أن يعطي إحياء الاجتماعات السنوية لوزراء الرفاه الاجتماعي، مستفيدة من المنصات مثل لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية أو الأحداث المستقلة، الدفعة المطلوبة للتعاون العالمي في قضايا الرفاه الاجتماعي، مما يعزز الكرامة الإنسانية والرفاه والشمول والعدالة الاجتماعية، مترجًا ما اللتزامات التي تم التعهد بها في قمة كوبنهاغن وتلك الناشئة من القمة الاجتماعية الثانية في 2025 إلى إجراءات ملموسة.

المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي ICSW هو عضو مؤسس في التحالف العالمي لمستويات الحماية الاجتماعية ويدعم بنشاط هذه المبادرة العالمية للمجتمع المدني التي تجمع أكثر من 130 منظمة مجتمع مدني في جميع أنحاء العالم وتهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة. نحن نقف بحزم مع ممارسي التنمية الاجتماعية، والعاملين الاجتماعيين، والمعلمين، والأكاديميين الذين يعطون الأولوية لالهتمام والعمل على الأمن الاجتماعي والرفاه الإنساني. ا حساسة للأطفال. نحن معًا، نهدف إلى تحقيق حماية اجتماعية شاملة تشمل برامج وخطط ندعو بقوة إلى بدء مناقشات عملية في الأمم المتحدة لتطوير أداة دولية ملزمة للحماية الاجتماعية الشاملة.

تصميم سياسات اجتماعية واقعية ولكن جريئة ومستدامة أمر ضروري في السياق الحالي. السياسات الاجتماعية الفعالة التي تشارك بمعنى المواطنين والمجتمعات المحلية والكيانات الإقليمية والمجتمع العالمي حيوية لتعزيز التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي مستعد لدعم هذا المسعى.



المجلس الدولي
للمرفاه الاجتماعي

شكراً لكم